

Distr.: General
8 February 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 8 شباط/فبراير 2021 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من أمين المظالم

يشرفني أن أحيل إليكم طيه التقرير العشرين المقدم من مكتب أمين المظالم للجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة، وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، عملاً بالفقرة 20 (ج) من المرفق الثاني لقرار مجلس الأمن 2368 (2017)، التي تنص على أن يقدم أمين المظالم إلى مجلس الأمن تقارير نصف سنوية تتضمن موجزاً لأنشطته. ويبين التقرير الأنشطة المضطلع بها منذ صدور التقرير السابق، ويغطي الفترة من 8 آب/أغسطس 2020 إلى 8 شباط/فبراير 2021.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وعلى التقرير ومرفقه* وإصدارها جميعاً باعتبارها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) دانيال كيبفر فاسياتي

أمين المظالم للجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات

1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015)

بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)

وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات



تقرير مكتب أمين المظالم المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن 2368 (2017)

أولاً - معلومات أساسية

1 - يقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن الأنشطة التي اضطلع بها مكتب أمين المظالم منذ صدور التقرير التاسع عشر المقدم من المكتب إلى مجلس الأمن في 7 آب/أغسطس 2020 (S/2020/782).

ثانياً - الأنشطة المتصلة بطلبات رفع الأسماء من القائمة

ألف - لمحة عامة

2 - كانت الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير تتعلق بطلبات قدمها أفراد لرفع أسمائهم من القائمة. وفي سياق دراسة الحالات، تواصل أمين المظالم مع الدول الأعضاء المعنية وأجرى بحثاً ومقابلات مستقلة مع مختلف المحاورين، بمن فيهم مَقِّمو الالتماسات.

3 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم أمين المظالم ثلاثة تقارير شاملة إلى لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، عملاً بالفقرة 10 من المرفق الثاني لقرار مجلس الأمن 2368 (2017). وكإجراء استثنائي بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، قُدمت التقارير خطياً. ويناقش تأثير الجائحة بمزيد من التفصيل في الفرع الرابع أدناه.

باء - طلبات رفع أسماء من القائمة

4 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُدم التماسان جديداً إلى مكتب أمين المظالم. وفي 8 شباط/فبراير 2021، بلغ مجموع التماسات رفع الأسماء من القائمة التي قبلها المكتب منذ إنشائه 93 التماساً. وما لم يطلب مقدم الالتماس خلاف ذلك، تظل جميع الأسماء سرية أثناء النظر في الالتماس. وفي حالة رفض الالتماس أو سحبه، لا يُكشف عن اسم مقدم الالتماس في أي مرحلة من مراحل العملية.

5 - وفي المجمل، قدم أمين المظالم 88 تقريراً شاملاً⁽¹⁾ إلى اللجنة منذ إنشاء المكتب. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُدم تقريران إلى اللجنة، وهما لا يزالان قيد نظرها وقت كتابة هذا التقرير.

6 - ومنذ صدور التقرير التاسع عشر، أبقى على اسم واحد في قائمة جزاءات اللجنة عقب استعراض أمين المظالم وتوصيته.

(1) يتضمن هذا العدد حالة واحدة أُنجزت في عام 2011، سحب فيها مقدم الالتماس طلب رفع اسمه من القائمة بعد أن كانت أمانة المظالم آنذاك قد قُدمت تقريرها الشامل إلى اللجنة وعرضته عليها. ويتضمن أيضاً حالة واحدة أُنجزت في عام 2013، قررت فيها اللجنة رفع اسم مقدم الالتماس من القائمة بعد أن قدمت أمانة المظالم تقريرها الشامل إلى اللجنة ولكن قبل أن تعرضه عليها. ولا يتضمن هذا العدد ثلاث حالات إضافية أصبحت فيها حجج أمين المظالم غير ذات موضوع بعد صدور قرار من اللجنة برفع أسماء مقدمي الالتماسات قبل أن يقدم أمين المظالم تقريره الشامل.

- 7 - وفي الإجمال، بُتّ منذ إنشاء المكتب، في 89 حالة تعلقت بطلبات قدمها أفراد أو كيانات أو كلاهما معاً، من خلال إجراءات أمين المظالم أو من خلال قرار منفصل اتخذته اللجنة. ومن مجموع الحالات التي أُنجزت تماماً من خلال إجراءات أمين المظالم، وعددها 84 حالة، حظي 62 طلباً لرفع أسماء من القائمة بالموافقة ورُفض 22 طلباً من هذا القبيل. ونتيجة للالتماسات الـ 62 التي قُبِلت، رفعت أسماء 57 فرداً و 28 كيانات من القائمة وأُزيل اسم كيان واحد كان مدرجاً باعتباره اسماً آخر لكيان مُدرج في القائمة. وإضافة إلى ذلك، رفعت اللجنة أسماء أربعة أفراد من القائمة قبل الانتهاء من إجراءات أمين المظالم وسُحب التماس واحد بعد تقديم التقرير الشامل. ويرد وصف لجميع الحالات على الموقع الشبكي لمكتب أمين المظالم⁽²⁾. ويرد وضع أحدث الحالات في مرفق هذا التقرير.
- 8 - وتوجد حالياً أربع حالات لم يُبْت فيها بعد. وهناك حالة واحدة في مرحلة جمع المعلومات، وحالة واحدة في مرحلة الحوار، وفي حالتين قام أمين المظالم بتقديم التقرير الشامل إلى اللجنة وعرضه عليها لتتظر فيها.
- 9 - وقُدِّمت كل حالة من الحالات الأربع التي لم يُبْت فيها من قبل أحد الأفراد. وحتى هذا التاريخ، بلغ مجموع عدد الحالات التي قُدِّم فيها الطلب من قبل أفراد فقط 85 حالة من أصل 93 حالة، وفي حالتين، قُدِّم الطلب من فردٍ بالاشتراك مع كيان أو أكثر، وفي 6 حالات قُدِّم الطلب من كيانات فقط. وفي 53 حالة من الحالات الـ 93، يتلقى مقدمو الالتماسات مساعدة من مستشار قانوني أو كانوا يتلقونها.
- 10 - وإضافة إلى الحالات الأربع التي لم يبت فيها بعد، أجرى المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير حواراً مع فردين آخرين مدرجين في القائمة أعربا عن اهتمامهما بتقديم التماس لرفع اسميهما من القائمة ولكنهما لم يفعل ذلك بعد.

جيم - جمع المعلومات من الدول

- 11 - فيما يتعلق بكل التماس مستلم، يدعو أمين المظالم الدول الأعضاء المعنية إلى تقديم معلومات موضوعية، مشفوعة بمستندات ثبوتية داعمة حيثما كان ذلك ممكناً.
- 12 - وفيما يتعلق بالحالات التي قُبِلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أرسل المكتب طلبات للحصول على معلومات إلى 21 دولة عضواً.
- 13 - واجتمع أمين المظالم في نيويورك مع ممثلي بعض الدول الأعضاء لمناقشة الحالات التي لم يبت فيها. وسعياً إلى تحقيق الغرض نفسه، أجرى اتصالات أيضاً من خلال التداول بالفيديو.
- 14 - وإضافة إلى الاجتماعات التي عقدت في نيويورك، اجتمع أمين المظالم بالحضور الشخصي مع الممثلين والمتحاورين المعنيين من إحدى الدول الأعضاء لجمع المعلومات في إحدى الحالات قبل إجراء مقابلة مع أحد مقدمي الالتماسات. وفي حالة أخرى، تلقى أمين المظالم معلومات من إحدى الدول الأعضاء خلال عدة اجتماعات عقدت بالحضور الشخصي مع السلطات في عاصمتها، وكان ذلك أيضاً قبل إجراء مقابلة مع أحد مقدمي الالتماسات.

(2) انظر www.un.org/securitycouncil/sc/ombudsperson/status-of-cases.

- 15 - وإضافة إلى ذلك، تواصل أمين المظالم عن طريق التداول بالفيديو في مناسبة واحدة مع مسؤولين في عاصمة بلد كل منهم لجمع معلومات عن حالة محددة.
- 16 - وفيما يتعلق بالحالات التي قبلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استجابت إحدى الدول الأعضاء الثلاث التي قدمت أسماء مقدمي الالتماسات لإدراجها في القائمة لطلبات الحصول على معلومات التي قدمها أمين المظالم. وعلاوة على ذلك، استجابت 6 دول من أصل 17 من الدول الأعضاء ودول الجنسية والإقامة ذوات الصلة لطلب الحصول على معلومات المقدم من أمين المظالم.
- 17 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تسنح الفرصة لأمين المظالم لتقصير فترة جمع المعلومات عملاً بالفقرة 3 من المرفق الثاني للقرار 2368 (2017).

دال - الحوار مع مقدمي الالتماسات

- 18 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحاور أمين المظالم والمكتب مع جميع مقدمي الالتماسات الحاليين ومن يقدم لهم المساعدة القانونية، بوسائل منها المراسلات الخطية والاتصالات الهاتفية والتداول بالفيديو.
- 19 - وتواصل أمين المظالم أيضاً مع عدة محاورين لهم صلات بمقدمي الالتماسات وأجرى مقابلات مع عدد من الشهود على سلوك مقدمي الالتماسات من خلال مراسلات خطية ومقابلات عن طريق التداول بالفيديو.
- 20 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى أمين المظالم مقابلات مع اثنين من مقدمي الالتماسات بالحضور الشخصي. وفي حالة ثالثة، أجرى أمين المظالم المقابلة مع مقدم الالتماس عن طريق التداول بالفيديو، كتدبير استثنائي نتيجة لجائحة كوفيد-19. ويناقش تأثير الجائحة بمزيد من التفصيل في الفرع الرابع أدناه.

ثالثاً - موجز الأنشطة المتصلة بتطوير مكتب أمين المظالم

ألف - لمحة عامة

- 21 - في 28 آب/أغسطس 2020، شارك أمين المظالم كمتكلم رئيسي في البرنامج الصيفي المتقدم على الإنترنت بشأن الإرهاب، ومكافحة الإرهاب وسيادة القانون، الذي نظمه المركز الدولي لمكافحة الإرهاب ومركز معهد أسر للقانون الدولي والأوروبي في لاهاي.
- 22 - وفي تشرين الأول/أكتوبر، ساهم مكتب أمين المظالم في تقديم معلومات مستكملة لمشروع البحث الذي تقوم به جامعة الأمم المتحدة بعنوان "الإجراءات القانونية الواجبة في الجزاءات المحددة الأهداف التي تفرضها الأمم المتحدة: التحديات القديمة، والنهج الجديدة".
- 23 - وفي 4 تشرين الثاني/نوفمبر، شارك أمين المظالم في مناسبة لتعريف الأعضاء الجدد في مجلس الأمن بعمل مكتب أمين المظالم، نظمها شعبة شؤون مجلس الأمن التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام.

- 24 - وفي 6 تشرين الثاني/نوفمبر، تناول أمين المظالم موضوع الإجراءات المنصرفة والواضحة في اللجنة في الحلقة الدراسية السنوية العاشرة بشأن الجزاءات التي نظمتها شعبة شؤون مجلس الأمن وهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن.
- 25 - وفي 10 تشرين الثاني/نوفمبر، شارك أمين المظالم في مقابلة مع أكاديمي يجري بحثاً في مجال إجراءات المراجعة غير القضائية.
- 26 - وفي 2 كانون الأول/ديسمبر، اجتمع أمين المظالم مع مجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن الجزاءات المحددة الأهداف لمناقشة المسائل المتعلقة بالمكتب.
- 27 - وفي 17 و 18 كانون الأول/ديسمبر، قدم أمين المظالم إحاطة إلى المشاركين خلال محادثة بشأن تعزيز الإجراءات القانونية الواجبة ضمن نظام الأمم المتحدة للجزاءات، نظمتها البعثات الدائمة لألمانيا وبلجيكا وسويسرا لدى الأمم المتحدة.

باء - الحوار مع اللجنة وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات

- 28 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب أمين المظالم العمل مع الشخصين اللذين شغلا منصب رئاسة اللجنة، ومع منسق فريق الرصد وأعضائه. ويواصل فريق الرصد تقديم معلومات ومساعدة مهمة وفقاً للفقرة 4 من المرفق الثاني لقرار مجلس الأمن 2368 (2017). ومنذ 8 آب/أغسطس، قدم أمين المظالم ثلاثة تقارير شاملة إلى اللجنة. وقدمت العروض خطياً، كتدبير استثنائي بسبب جائحة كوفيد-19. وإضافة إلى ذلك، خصص أمين المظالم وقتاً للرد على الأسئلة المقدمة من أعضاء اللجنة خلال الاجتماعات غير الرسمية للجنة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساعد فريق الرصد مكتب أمين المظالم بتقديم معلومات وأفكار بشأن طلبين جديدين لرفع أسماء من القائمة.

جيم - الاتصال بالدول، والمنظمات الحكومية الدولية، وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

- 29 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر مكتب أمين المظالم في التواصل مع وكالات وهيئات منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء، ولا سيما أعضاء اللجنة والدول الأعضاء ذات الصلة بالتماسات رفع الأسماء من القائمة التي لم يبت فيها.
- 30 - واتصل المكتب أيضاً بممثلي وكالات إنفاذ القانون، والممارسين القانونيين، والمقررين الخاصين للأمم المتحدة، وخبراء مكافحة الإرهاب، والحقوقيين الدوليين، ومديري السجون والاختصاصيين في مجالي القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان.
- 31 - وواصل أمين المظالم مناقشة المسائل المنهجية ومعايير الإثبات المختلفة في إجراءات المراجعة القضائية وشبه القضائية مع أكاديميين وممثلين للأمانة العامة.

دال - أساليب العمل والبحوث

32 - شملت أعمال تقصي الحالات خلال الفترة المشمولة بالتقرير إجراء بحوث مستفيضة في المصادر المفتوحة والاتصال بمحاورين وخبراء مختلفين، من الدول الأعضاء وغيرها، لجمع وتحليل المعلومات ذات الصلة بطلبات رفع الأسماء من القائمة.

هاء - الموقع الشبكي

33 - واصل المكتب تنقيح موقعه الشبكي وتحديثه خلال الفترة المشمولة بالتقرير⁽³⁾.

رابعاً - الملاحظات والاستنتاجات

34 - لا تزال الملاحظات الواردة في تقارير أمين المظالم السابقة صالحة (لا سيما S/2018/579 و S/2019/112 و S/2019/621 و S/2020/106 و S/2020/782).

35 - وعملاً بالفقرة 20 (ب) من المرفق الثاني للقرار 2368 (2017)، يكلف أمين المظالم بإخطار الأفراد والكيانات المدرجين حديثاً في القائمة بالحالة في ما يتعلق بإدراج أسمائهم في القائمة، عندما يكون العنوان معروفاً. وفي عام 2020، أدرجت اللجنة أسماء أربعة أفراد وخمسة كيانات. وبالنسبة إلى ثمانية من هذه الإدراجات، لم يكن هناك عنوان معروف وبالنسبة إلى إدراج واحد، لم يكن العنوان المقدم محدداً بما فيه الكفاية بما يتيح الإخطار. ولذلك، يستكشف المكتب سبلاً أخرى للوصول إلى هؤلاء الأفراد والكيانات عملاً بالفقرة 20 (ب) من المرفق الثاني للقرار 2368 (2017).

ألف - تقديم المساعدة القانونية إلى مقدمي الالتماسات

36 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُئل المكتب عما إذا كان تقديم المساعدة القانونية إلى مقدمي الالتماسات يمكن أن يدخل في نطاق معايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات المبينة في الفقرة 2 من القرار 2368 (2017)، وعلى وجه الخصوص، "دعم أعمال أو أنشطة تنظيم القاعدة، أو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، أو أي خلية أو جماعة مرتبطة بهما أو منشقة أو متفرعة عنهما، بأي شكل آخر".

37 - ويشير أمين المظالم إلى ملاحظاته بشأن تقديم المساعدة القانونية إلى مقدمي الالتماسات في تقريره السابع عشر المقدم إلى المجلس (S/2019/621).

38 - وفي هذا الصدد، يشير أمين المظالم إلى إمكانية أن ينظر مجلس الأمن أو اللجنة فيما إذا كان من الضروري، من أجل التوضيح، أن يُذكر صراحة إما في القرار، أو في المبادئ التوجيهية للجنة⁽⁴⁾ أو في ورقات تفسير المصطلحات⁽⁵⁾ أن معايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات المبينة في الفقرة 2 من

(3) www.un.org/securitycouncil/ombudsperson

(4) انظر www.un.org/securitycouncil/sanctions/1267/committee-guidelines

(5) يمكن إيجاد روابط تحيل إلى أوراق شرح المصطلحات في الصفحة الرئيسية للجنة تحت عنوان "مزيد من المعلومات عن التدابير":

www.un.org/securitycouncil/sanctions/1267

القرار 2368 (2017) والقرارات التي خلفته لا تنطبق على تقديم المساعدة المهنية إلى مقدمي اللتماسات في الإجراءات التي تقام أمام أمين المظالم.

باء - نظر الدول الأعضاء في طلبات الرفع من القائمة

39 - في بداية كل حالة، يتواصل أمين المظالم مع دول أعضاء معينة التماسا للمعلومات والأدلة ولرأي معل بشأن ما إذا كان ينبغي الموافقة على طلب الرفع من القائمة. وتشمل هذه الدول الدول صاحبة اقتراح الإدراج في القائمة، ودول الجنسية، أو الإقامة أو التأسيس وغيرها من الدول التي يمكن أن يكون لديها معلومات ذات صلة. وفي بعض الأحيان، تجيب إحدى الدول الأعضاء بأنها توصي بالإبقاء على الاسم مدرجا في القائمة لأنها لا تملك أي معلومات مستكملة تتجاوز ما جرى تقاسمه من معلومات معها عندما أدرج اسم مقدم اللتماس في القائمة أصلا.

40 - ومن الفوائد التي يمكن أن تقدمها عملية أمين المظالم سد تلك الفجوة في المعلومات. ويجري أمين المظالم عملية واسعة النطاق لجمع المعلومات فيما يتعلق بكل التماس. وعلاوة على ذلك، يجتمع أمين المظالم بالحضور الشخصي، كلما أمكن ذلك، مع مقدم اللتماس والأفراد الآخرين من أجل توضيح الوضع الراهن لمقدم اللتماس.

41 - وقد يكون من المفيد، قبل أن تتوصل اللجنة إلى قرار بشأن التماس ما، منح الدول الأعضاء المعنية فترة زمنية لاستعراض التقرير الشامل لأمين المظالم وإعادة النظر في موقفها في ضوء المعلومات الإضافية المجموعة. ولا يتوخى صراحة اتباع هذا النهج في إجراءات أمين المظالم. وفيما يتعلق بالدول ذات الصلة التي هي أيضا أعضاء في اللجنة، يمكن أن يستند مثل هذا الاستعراض إلى الإجراءات القائمة: عندما تجتمع اللجنة مع أمين المظالم للنظر في التقرير الشامل، قد يرغب الرئيس في دعوة الدول المعنية التي تكون قد أعربت عن معارضتها لرفع الاسم من القائمة استنادا إلى ندرة المعلومات ذات الصلة إلى إعادة النظر في موقفها في ضوء المعلومات الجديدة المجموعة. وفيما يتعلق بالدول المعنية غير الأعضاء في اللجنة، لا يمكن إجراء هذا التبادل قبل أن تتوصل اللجنة إلى قرار. وعملا بالقرار 2368 (2017)، فإن الدول الوحيدة ذات الصلة التي يحق لها الحصول على نسخة من التقرير الشامل هي الدول صاحبة اقتراح الإدراج في القائمة ودول الجنسية، أو الإقامة أو التأسيس. وبالنسبة إلى هذه الدول، لا يجوز إجراء مثل هذا الاستعراض إلا بموافقة اللجنة، بعد أن تتوصل اللجنة إلى قرار. ولا يحق للدول الأخرى ذات الصلة غير الأعضاء في اللجنة أن تتلقى نسخة من التقرير الشامل في أي مرحلة من مراحل العملية.

جيم - المسائل العملية المرتبطة بالجائحة، واستقلال المكتب

42 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصبح من الواضح مرة أخرى أنه لا يمكن في بعض الحالات الحصول على معلومات من الدول الأعضاء إلا من خلال الاجتماعات المباشرة أو الوثائق المطبوعة - وليس إلكترونيا. وهذا يعني أن الحضور المادي لأمين المظالم في مركز العمل أمر ضروري.

43 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تولى مكتب أمين المظالم تنفيذ جميع جوانب ولايته، على الرغم من الاضطراب على الصعيد العالمي الذي أعقب تفشي جائحة كوفيد-19. واستلزم تحقيق ذلك بعض التكيف لأساليب العمل، على النحو المفصل في التقرير السابق لأمين المظالم (S/2020/782). وإضافة إلى ذلك، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدت الجائحة في إحدى الإجراءات (الحالة 90) إلى عدم التمكن

من السفر إلى بلد إقامة مقدم الالتماس لعقد اجتماعات بالحضور الشخصي مع السلطات ومقدم الالتماس نفسه. ولذلك أجريت المناقشات ذات الصلة، ولا سيما المقابلة مع مقدم الالتماس، عن طريق التداول بالفيديو. ويعتزم أمين المظالم الفرصة ليؤكد من جديد في هذا السياق أن قرار إجراء المقابلة عن طريق الفيديو في الحالة 90 اتخذ بموافقة مقدم الالتماس على أساس استثنائي ودون التأثير على الحالات المقبلة. وكان أمين المظالم، عند اتخاذ القرار، مدركا للموازنة بين حق مقدم الالتماس في أن يُستمع إليه والحق في تسوية الحالة في الوقت المناسب. وفي هذه الحالة، حُمي الحقان في نهاية المطاف. وفي وقت كتابة هذا التقرير، ونظرا للقيود المستمرة على السفر، يخطط أمين المظالم لإجراء مقابلة في حالة أخرى عن طريق التداول بالفيديو، بموافقة مقدم الالتماس.

44 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان من الممكن في الحالتين 91 و 92 السفر إلى بلد إقامة كل مقدم التماس لإجراء مقابلات بالحضور الشخصي والاجتماع مع السلطات المعنية. وكان من الضروري القيام برحلتين منفصلتين، وتطلب تنظيم كل منهما بعض المرونة من جانب أمين المظالم ومن جانب الأمانة العامة. ونظرا للقيود المفروضة على السفر، لم يكن القيام بكل رحلة من الرحلتين ممكنا إلا إذا جرى ذلك بالاقتران مع إقامة محدودة في البلد الأصلي لأمين المظالم. وخلال تخطيط وتنفيذ هاتين الرحلتين، أصبح من الواضح أن الهياكل والمتطلبات الإدارية لإدارة الأمم المتحدة لم تكن مؤاتية للحلول العملية التي تنفذ سعيا إلى إقامة إجراءات مستقلة. وهي، على العكس من ذلك، شكلت عقبة أمام التنفيذ المستقل للولاية، لا سيما في أوقات تتسم بوجود أزمة. وعلى الرغم من التوصل في نهاية المطاف إلى نتيجة مرضية، فقد شعر أمين المظالم بأنه قد تعرض لضغوط بسبب سياسة تتبعها الأمم المتحدة ويمكن بموجبها أن تصبح قدرته على العمل من خارج مركز العمل - وهي في هذه الحالة تدبير ضروري لتنفيذ ولايته - مشروطة بتنازل جزئي عن مطالباته التعاقدية.

45 - وفي نهاية المطاف، يبين الوضع ما أكده أمين المظالم نفسه وكذلك كلتا شاغلي المنصب السابقين على نحو مطول: وهو أن الطريقة التي يدمج المكتب فيها في الأمانة العامة، والترتيبات التعاقدية لأمين المظالم وظروف العمل الناتجة عنها ليست مناسبة لوظيفة أمين المظالم كمراجع مستقل. ويدعو أمين المظالم المجلس إلى معالجة الترتيبات التعاقدية غير الملائمة والافتقار إلى الاستقلالية المؤسسية الممنوحة للمكتب. وقد سجل أمين المظالم أفكاره بشأن الإنجازات الرئيسية التي حققها المكتب والتحديات الرئيسية التي واجهها فيما يتعلق بالإنصاف، والاستقلال المؤسسي والشفافية. وأطلع عددا قليلا من الدول الأعضاء وأعضاء الأمانة العامة على هذه الأفكار. وهو مستعد وراغب في مناقشة هذه الاعتبارات مع المجلس أو أعضائه، في حال أبدوا اهتماما في ذلك.

Status of recent cases¹**Case 93, one individual (Status: information-gathering phase)**

<i>Date</i>	<i>Description</i>
28 September 2020	Transmission of case 93 to the Committee
11 February 2021	Deadline for completion of the extended information-gathering period

Case 92, one individual (Status: dialogue phase)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
14 August 2020	Transmission of case 92 to the Committee
14 December 2020	Information-gathering period completed
14 February 2021	Deadline for completion of the two-month dialogue period

Case 91, one individual (Status: Committee phase)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
5 May 2020	Transmission of case 91 to the Committee
4 September 2020	Information-gathering period completed
29 October 2020	Comprehensive report submitted to the Committee
17 December 2020	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee (in writing)

Case 90, one individual (Status: Committee phase)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
10 March 2020	Transmission of case 90 to the Committee
10 July 2020	Information-gathering period completed
10 November 2020	Comprehensive report submitted to the Committee
17 December 2020	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee (in writing)

¹ The status of all cases since the establishment of the Office of the Ombudsperson can be accessed through the website of the Office: <https://www.un.org/securitycouncil/sc/ombudsperson/status-of-cases>.

Case 89, one individual (Status: denied)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
23 September 2019	Transmission of case 89 to the Committee
23 March 2020	Information-gathering period completed
23 July 2020	Comprehensive report submitted to the Committee
15 September 2020	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee (in writing)
17 September 2020	Committee decision to retain listing
25 September 2020	Formal notification to the petitioner with summary of analysis in the comprehensive report

Case 88, one individual (Status: denied)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
28 May 2019	Transmission of case 88 to the Committee
28 September 2019	Information-gathering period completed
28 January 2020	Comprehensive report submitted to the Committee
1 April 2020	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee (in writing)
13 April 2020	Committee decision to retain listing
23 April 2020	Formal notification to the petitioner with summary of analysis in the comprehensive report

Case 87, Ibrahim Mohamed Khalil (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
20 May 2019	Transmission of case 87 to the Committee
20 September 2019	Information-gathering period completed
13 December 2019	Comprehensive report submitted to the Committee
24 January 2020	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
24 March 2020	Committee decision to delist
2 April 2020	Formal notification to the petitioner with summary of analysis in the comprehensive report

Case 86, Al-Mokhtar Ben Mohamed Ben al-Mokhtar Bouchoucha (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
7 May 2019	Transmission of case 86 to the Committee
7 September 2019	Information-gathering period completed
7 November 2019	Comprehensive report submitted to the Committee
20 December 2020	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
18 February 2020	Committee decision to delist
3 March 2020	Formal notification to the petitioner with summary of analysis in the comprehensive report

Case 85, Imad Ben Bechir Ben Hamda al-Jammali (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
19 March 2019	Transmission of case 85 to the Committee
19 September 2019	Information-gathering period completed
15 November 2019	Comprehensive report submitted to the Committee
20 December 2019	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
18 February 2020	Committee decision to delist
3 March 2020	Formal notification to the petitioner with summary of analysis in the comprehensive report

Case 84, Mazen Salah Mohammed (Status: delisted) *Ombudsperson case became moot following Committee decision*

<i>Date</i>	<i>Description</i>
4 February 2019	Transmission of case 84 to the Committee
22 March 2019	Information-gathering period suspended following the submission of a delisting request by the designating State
21 May 2019	Committee decision to delist